بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اللبنانية

اتحاد المصارف العربية

منتدى الصيرفة الإسلامية

فندق كورال بيتش

2008/8/1-7/30م

آليات تطبيق النظام المصرفي الثنائي في السودان "

خلال الفترة 2006-2008م

إعداد: الدكتور عبد المنعم محمد الطيب

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

خبير اقتصادي ومصرفي

جمهورية السودان

يوليو 2008م

المقدمة

إن النظام المصرفي السليم يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق ضخّ الموارد المالية في الاقتصاد، لا سيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر. كما يوفر النظام المصرفي أيضاً خدمات المدفوعات ويؤمن الخبرة والمشورة للقطاعات الاقتصادية وللحكومة، ما يساعد على الاستخدام الكفء للموارد، ويزيد من كفاءة النشاطات الاقتصادية.

مع انتهاء مباحثات السلام بين طرفي التفاوض :الحكومة الاتحادية ",والطرف الآخر "الحركة الشعبية لتحرير السودان وتوقيع اتفاق السلام الشامل في يناير 2005م ، وبدء التنفيذ الفعلي للاتفاق في يوليو من نفس العام بدأ يتبادر إلى الأذهان ,كيف سيكون حال التطبيق في الفترة الانتقالية بعد الوصول إلى اتفاق السلام ؟ وما سيكون عليه الحال بعد الفترة الانتقالية, التي تبقى هي الأساس الذي يمكن أن ينبني عليه ما بعد ذلك .

تأتى هذه الدراسة بعنوان آليات تطبيق النظام المصرفي الثنائي في السودان لتغطى جانباً محدداً , يتعلق بالقطاع المصرفي على المستويين الكلي والجزئي بعد أن تم إقرار نظم مصرفي ثنائي من حيث التوزيع الجغرافي ، على الرغم من أن هناك تجربة سابقة لكنها تختلف من حيث الدلالات والمعاني والتطبيق .حيث يشير القسم الأول إلى سمات وخصائص الجهاز المصرفي في السودان في ظل النظام المصرفي الثنائي ، من خلال الوقوف على موجهات السياسة النقدية والمصرفية وفق اتفاق السلام ، بالإضافة لهيكل الجهاز المصرفي قبل وبعد توقيع اتفاق السلام والهيكل المتوقع حتى انتهاء الفترة الانتقالية. بينما يتناول القسم الثاني سياسات بنك السودان المركزي خلال

الفترة 2006–2008م ، بالتركيز على محاور السياسة النقدية والتمويلية و سياسات النقد الأجنبي و السياسات المصرفية .أما القسم الثالث فيشير إلى آليات التعايش بين النظامين الإسلامي والتقليدي خلا ل الفترة 2006–2008م.

القسم الأول

سمات وخصائص الجهاز المصرفي السوداني في ظل النظام الثنائي

صاحب تطور القطاع المصرفي في السودان خلال الفترة 1903-2005م سمات وخصائص ميزته عن المصارف في الدول الأخرى .حيث اتسمت الفترة 1903-1977م بالتعامل وفق آليات النظام التقليدي القائم على التعامل وفق أسعار الفائدة آخذاً وعطاءاً. وقد بدأ التعامل بذلك قبل الاستقلال بواسطة فروع البنوك الأجنبية، وفرع البنك الأهلي المصري الذي كان يقوم بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية، إذ تقاضى نظير ذلك سعر فائدة قدرها 3.5% للسلفيات بضمان السندات المقدمة بالإسترليني أو بالدولار و4% بضمان رهن القطن(1).

وبعد إنشاء بنك السودان قرر مجلس الإدارة في فبراير 1960م إعادة النظر في كل ما يتعلق بالائتمان المصرفي. وقد نتج عن ذلك توحيد سعر الفائدة ثم تلا ذلك إدخال وسائل جديدة للاقتراض وذلك بقبول خصم السندات الإذنية والكمبيالات في حالة رهنها(2)، وكان الغرض من ذلك توسيع قاعدة الائتمان في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية حتى يتمكن البنك المركزي من بسط رقابته على مختلف أوجه النشاط وقد تم إجراء العديد من التعديلات على السياسة الائتمانية حتى العام 1984م.

في ظل الانفتاح الاقتصادي عام 1975م تم افتتاح العديد من بنوك القطاع المشترك والتي يساهم فيها رأس المال المحلي والأجنبي، منها بنك فيصل الإسلامي، الذي تم إنشاؤه بقانون خاص عام 1977م (كما سبق ذكر ذلك). إلا أن افتتاح هذا البنك كان بمثابة البذرة الأولى لإنشاء البنوك الإسلامية في السودان. و ظل بنك فيصل الإسلامي يمارس أعماله وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على خلاف ما كان عليه الحال بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى القائمة في تلك الفترة.

وعلى أثر تقنين حرمة الربا في قانون المعاملات السوداني، أصدر بنك السودان منشوراً يقضي بإيقاف التعامل بسعر الفائدة باعتباره ربا محرماً شرعاً. ومن ثم ألغي التعامل به من معاملات المصارف ولمختلف أنواع الحسابات الدائنة والمدينة. كما ألزم المنشور الصادر في ديسمبر 1984م جميع البنوك التجارية والمتخصصة بالعمل وفق النظام الإسلامي والصيغ الاستثمارية الإسلامية، وكذلك العمل على تصفية المديونيات السابقة.

أما سمات وخصائص القطاع المصرفي خلال الفترة(1990-2005م) فقد واكبته بعض التطورات بغرض الإصلاح والتطوير حتى يكون أنموذجاً للعمل المصرفي الإسلامي في العالم عموماً . تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات

المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية ومشروع توفيق الأوضاع وشركات الصرافة ، بالإضافة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وشركة السودان للخدمات المالية، باعتبارها برامج إصلاح اقتصادي ومالي تهدف إلى تقوية وتعزيز القدرة في مواجهة المصارف العالمية.إن سمات وخصائص الجهاز المصرفي في ظل اتفاقية السلام يمكن النظر اليها من خلال الجوانب التالية :-

أولا: موجهات السياسة النقدية والمصرفية وفق اتفاق الثروة

تضمن اتفاق توزيع الثروة والسياسة النقدية الذي تم توقيعه بين الحكومة الاتحادية والحركة الشعبية لتحرير السودان موضوعات أساسية تمثلت في الآتي :

(1) الموجهات الأساسية للاقتسام العادل للثروة العامة .

(2) ملكية الأراضي والموارد الطبيعية .

(3) موارد النفط .

(4) عقودات البترول الحالية الموقعة مع شركات أجنبية.

(5) مبادى وأسس قسمة عائدات البترول .

(6) قسمة المصادر غير البترولية .

(7) الإيرادات المتحصلة وكيفية توزيعها .

(8) آليات التحصيل المالي .

(9)التجارة البينية للولايات .

(10) مسئوليات الحكومة القانونية .

(11) قسمة الأصول الحكومية .

(12) اللوائح المحاسبية والرقابة المالية .

(13) السياسة النقدية وحركة النقد والقروض والسياسة المالية.

(14) التمويل في الفترة الانتقالية .

(15) صندوق إعادة التعمير والتنمية (3) .

تلكم هي السمات العامة لاتفاقية الثروة بين الحكومة والحركة ,ولعل ما يلي القطاع المصرفي بدرجة أساسية البند الذي يتناول السياسة النقدية والمصرفية والسياسة المالية والذي تم الاتفاق فيه على الأتي :

1- قيام نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الانتقالية ، وهما نظام مصرفي إسلامي يعمل في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل في جنوب السودان .

2- حاجة جنوب السودان العاجلة لتقديم تسهيلات لقيام نظام مصرفي تقليدي. وتأسيساً على ذلك فقد اتفق الطرفان على إقامة بنك حكومة جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي بغرض إدارة المنافذ التقليدية, والتي تستخدم الآلية العادية في تنفيذ السياسة النقدية القومية في جنوب السودان

ويمكن أن يستشف من ذلك الإقرار بالعمل وفق النظام التقليدي في الجنوب واستمرار العمل بالنظام المصرفي الإسلامي في الشمال .

3- يعتبر بنك السودان المركزي مسئولاً عن السياسة النقدية وحركتها .وان تكون كل المؤسسات المصرفية خاضعة للقوانين واللوائح التي يصدرها بنك السودان المركزي ممثلاً في مجلس إدارته المكون.

-4

أ- يكون بنك السودان المركزي مسئولا عن ضمان استقرار الأسعار والمحافظة على سعر الصرف واستقراره بالإضافة إلى استقرار النظام المصرفي وإصدار العملة .

ب- يكون بنك السودان المركزي مستقلاً استقلالاً تامًا في وضع سياسته النقدية والتي تطبقها المصارف في الشمال والجنوب وفق النوافذ المشار إليها في الاتفاق .

5- يتم تعيين المحافظ ونائبيه بواسطة رئاسة الجمهورية ويجوز تعيين المحافظ بالتشاور على النائبين.

6- تعيين مجلس إدارة مستقل لبنك السودان المركزى ويجب أن يتخذ قراره بالإجماع .ويمكن تصوير هذا المجلس كما هو مبين في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

مجلس إدارة بنك السودان المركزى

محافظ بنك السودان المركزى

(رئيس المجلس)

6 خبراء(يتم تعيينهم من رئاسة الجمهورية)

نائب محافظ بنك السودان للولايات الشمالية)عضواً	نائب محافظ بنك السودان (بنك حكومة جنوب السودان)عضواً

7- العملة :يتبنى بنك السودان المركزى إصدار عملة جديدة على أن يراعى فى تصميمها التنوع الثقافي في السودان.

8- الاستدانة: قد تقوم حكومة جنوب السودان والولايات والأقاليم باقتراض المال على أساس مقدرتهم على الوفاء بذلك من مصادرهم المالية . وبموجب ذلك لا يطلب من البنك المركزى أو الحكومة المركزية تقديم ضمانات لهذه المديونية التي قامت بها الحكومات الولائية .

كما اشترطت الاتفاقية على حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات تقديم التقارير المالية و البيانات الحسابية إلى الأجهزة ذات الصلة في الحكومة المركزية.

ثانياً :هيكل الجهاز المصرفي قبل وبعد توقيع اتفاق السلام

من الطبيعي أن يتغير هيكل الجهاز المصرفي بعد توقيع اتفاق السلام النهائي, حيث تم إغلاق المصارف العاملة في الجنوب وفقاً لنصوص الاتفاقية , وعليه فان التحليل الوارد يعكس هيكل الجهاز المصرفي قبل إنفاذ الاتفاقية في يوليو2006 م كإطار كلى ,مع تحليل خاص لهيكل الجهاز المصرفي في جنوب السودان, هذا بالإضافة وضع تصور للهيكل بعد توقيع الاتفاق النهائي .

(1): هيكل الجهاز المصرفي قبل توقيع اتفاق السلام النهائي

إن هيكل الجهاز المصرفي القائم قبل توقيع الاتفاقية تتوزع فروعه في مختلف ولايات السودان بنسب متفاوتة، ويمكن النظر إلى هذا الهيكل من خلال دراسة الإطارين الكلى والجزئي . كما هو مبين في الجدولين رقم (1) و(2).

جدول رقم (1)

التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي الإطار الكلى"

الولايات	بنك السودان	البنوك المتخصصة	**البنوك الوطنية التجارية**	المشتركة	الأجنبية	المجموع
ولاية الخرطوم	**1**	**20**	**47**	**112**	**3**	**183**
الولاية الوسطى	**2**	**30**	**30**	**48**	**0**	**110**
الولاية الشرقية	**2**	**23**	**13**	**37**	**0**	**75**
الولاية الشمالية	**2**	**25**	**15**	**19**	**0**	**61**
ولايات كردفان	**1**	**17**	**16**	**20**	**0**	**54**

ولايات دار فور	**2**	**14**	**9**	**18**	**0**	**43**
الولايات الجنوبية	**2**	**4**	**8**	**5**	**0**	**19**
المجموع	12	133	**138**	259	3	545

* **المصدر : بنك السودان التقرير السنوي 2002م ، ص 140 .**

من الجدول رقم (1) يتبين الآتي :

(1) بلغت فروع بنك السودان (12) فرعاً بما فيها الإدارة الرئيسية ,منها "10" فروع بالولايات الوسطى والشرقية والشمالية وكردفان ودار فور ,وفرعان بالولايات الجنوبية .

في ظل توقيع اتفاق السلام سوف يكون هناك فرع واحد بالولايات الجنوبية ، وهو بنك حكومة الجنوب, مما يعنى إغلاق الفرع الآخر, والتقرير بشأن الجنوب بموجب ما اتفق عليه.

(2) تشكل الفروع العاملة بالولايات الجنوبية عدا البنك المركزي نسبة 3.2% من إجمالي فروع المصارف بكل الولايات, وهى نسبة ضعيفة جداً ,ويرجع السبب الرئيس في ذلك لظروف الحرب, أما بعد سريان اتفاق السلام فمن غير المتوقع زيادة انتشار الفروع المصرفية للبنوك القائمة فعلاً, بل سوف يكون الانتشار للمصارف الجديدة المصدق لها بمزاولة العمل المصرفي في حكومة جنوب السودان.

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي الحالي للجهاز المصرفي في جنوب السودان

(الإطار الجزئي)

البيان	اعالى النيل	غ بحر الغزال	ش بحر الغزال	ق بحر الغزال	جو نقلى	الوحدة	بحر الجبل	البحيرات	ق الاستوائية	غ الاستوائية	المجموع
الخرطوم	3	1	1	0	0	0	1	0	0	0	6
الزراعي	2	1	0	0	0	0	1	0	0	0	4
المزارع التجاري	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
أمدرمان الوطني	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1
ايفورى	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
فيصل الإسلامي	1	1	0	0	0	0	1	0	0	0	3
التنمية التعاوني	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المجموع	9	3	1	0	0	0	4	0	0	0	17

المصدر : نشرة اتحاد المصارف السوداني 2002م.

من الجدول رقم(2) يلاحظ ما يلى :

(1) تشكل فروع ولاية أعالي النيل 53% من إجمالي الفروع العاملة بالولايات الجنوبية , تليها ولاية بحر الجبل بنسبة 23.5% ثم ولاية غرب بحر الغزال (17.6%) وأخيراً ولاية شمال بحر الغزال (5.9%) .

(2) يمكن القول بان انتشار الجهاز المصرفي في الولايات الجنوبية يتركز في أربعة ولايات فقط , بينما ينعدم وجود وحدات مصرفية في بقية الولايات الجنوبية .

(3) على الرغم من وجود "17" فرع للمصارف بالولايات الجنوبية ,إلا أنها تتبع لسبعة مصارف فقط هي "الخرطوم ,الزراعي ,المزارع التجاري , ايفورى ,فيصل الإسلامي , امدرمان الوطني ، التنمية التعاوني الإسلامي .

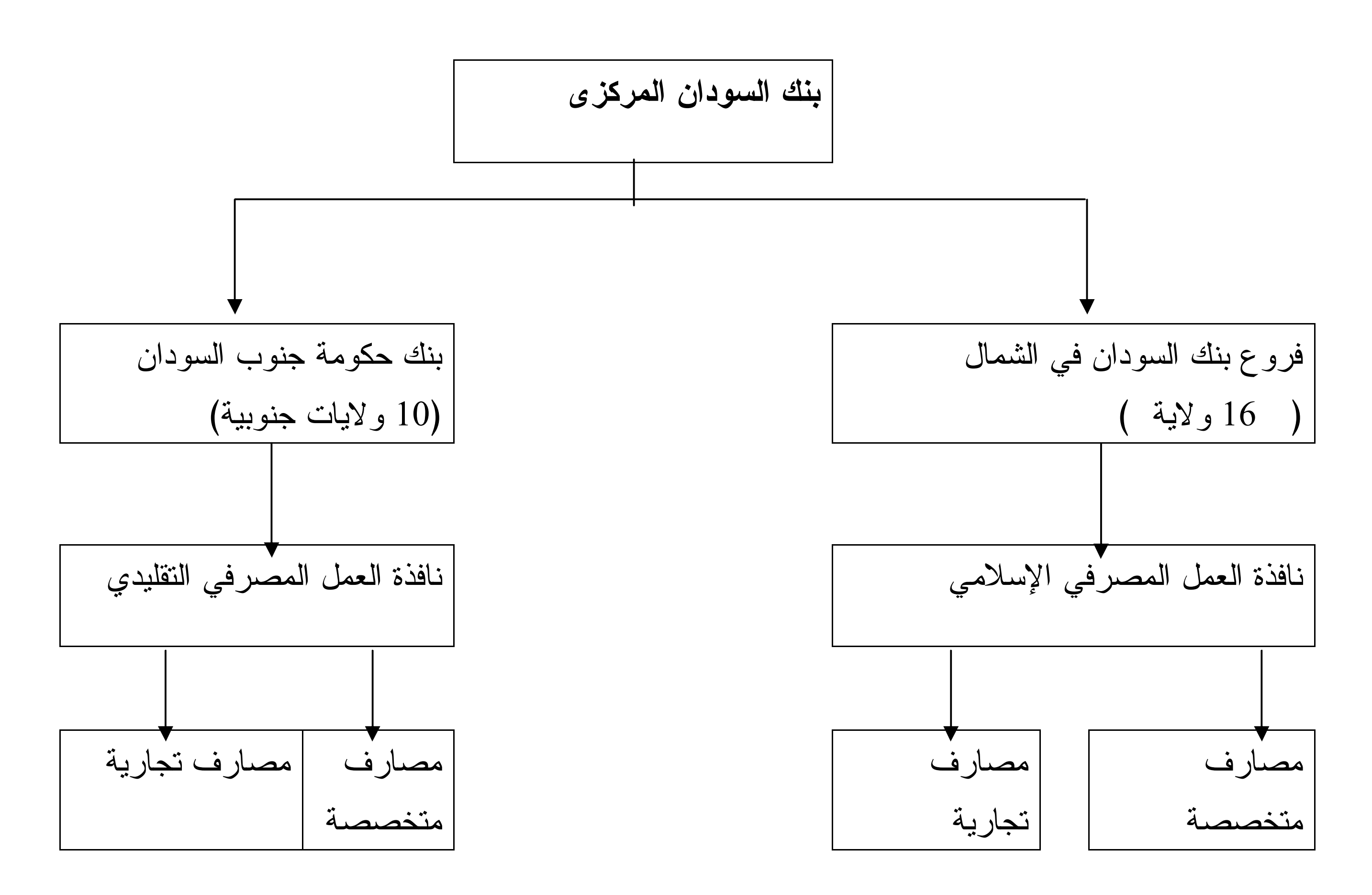
(4) تمثل فروع بنك الخرطوم بالولايات الجنوبية 35.3% ، بينما تمثل فروع البنك الزراعي 23.5% أما فروع بنك فيصل الإسلامي فتمثل 17.6% من إجمالي الفروع العاملة بالولايات الجنوبية.

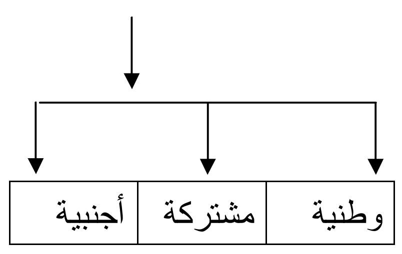
ثالثاً: هيكل الجهاز المصرفي في الفترة الانتقالية (2005–20011م)

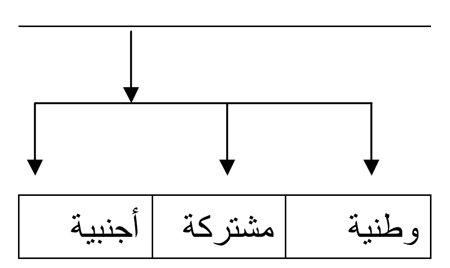
يمكن تصوير لهيكل الجهاز المصرفي شفى الفترة الانتقالية اعتماداً على ما جاء في اتفاق الثروة كما هو مبين في الشكل رقم (2)

شكل رقم (2)

هيكل الجهاز المصرفي المتوقع بعد توقيع اتفاق السلام







يمكن القول بان المصارف التي تعمل في الجنوب تأخذ في الاعتبار نفس السمات والخصائص المكونة للمصارف في الشمال فيما عدا التعامل بالنظام التقليدي في الجنوب وبالنظام الإسلامي في الشمال .

وقد أشارت الاتفاقية بصورة واضحة وجلية إلى تطبيق النظام التقليدي , وكان من نتاج ذلك إغلاق فروع المصارف الشمالية في الجنوب ككل ، مع أن المحاولات تجري من قبل حكومة الجنوب بإعادة ممارسة البنك الزراعي لنشاطه في الجنوب .

ثمة نقطة أخرى تتعلق بفروع المصارف الجديدة التي باشرت و من المتوقع أن تباشر أعمالها في جنوب السودان ماذا بشان القوانين واللوائح المنظمة لها ؟

هذه النقطة تمت الإجابة عليها من خلال إجراء تعديلات علي القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي والمالي في السودان , وقد تمثلت في الآتي :-

(1) قانون بنك السودان لسنة 2002 م.(تم تعديله في العام 2006م).

(2) قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003م.(تم تعديله في العام 2008م).

(3) قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية .(تم تعديله في العام 2008م).

(4) السياسة النقدية منذ العام 2005وحتى العام 2008م.

وقد أدت تلك التغييرات إلى استيعاب متطلبات المرحلة الانتقالية الجديدة. وهذا يعني أن المصارف في الجنوب على الرغم من تطبيقها لنظام مختلف عما هو موجود في الشمال فإنها يجب أن تكون تحت إدارة مجلس البنك المركزي والذي يقع عليه عبْ تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في كل السودان كدولة موحدة ، لا في شكل دولتين ، وذلك إلى أن يحين انقضاء أجل الفترة الانتقالية المقررة.

القسم الثاني

سياسات بنك السودان المركزي في ظل النظام المصرفي الثنائي

تأتى سياسة بنك السودان المركزي الصادرة للتنفيذ خـلال الأعـوام 2006–2008م تطبيقا لاتفاق السلام في مجال السياسات النقدية والنظام المصرفي الذي ورد في المـادة (14) من بروتوكول قسمة الثروة اقر تطبيق نظام مصرفي إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب . وسيتم تحليل السياسات الصادرة خلال الفترة 2006–2008م .

هذا وقد تركزت ملامح سياسات بنك السودان المركزي في التنفيذ إلى الاعتبارات التالية:–

1–افتتاح بنك حكومة جنوب السودان وممارسته لنشاطه وفقا للاتفاق المذكور.

2– افتتاح فروع مصرفية تقليدية لدى حكومة جنوب السودان.

3–استمرار نشاط المصارف الشمالية لنشاطها المصرفي في الجنوب بعد إنفاذ الاتفاقية ، ثم إغلاقها في العام 2007م، مع السعي لممارسة أحد المصارف الحكومية لنشاطه في الشمال والجنوب.

4–إصدار العملة الجديدة (الجنيه السوداني).

5– إصدار سياسة التمويل الأصغر.

تضمنت سياسات البنك المركزي خلال الفترة المشار إليها خمسة محاور تمثلت في الآتي :

1–محور السياسة النقدية والتمويلية.

2– محور سياسات النقد الأجنبي.

3–محور السياسات المصرفية.

4–محور سياسات إصدار العملة.

5– محور سياسة التمويل الأصغر(5) .

أولاً: محور السياسة النقدية والتمويلية.

السياسة النقدية هي الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية – (بنك السودان المركزي)– بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي و نوعه، و بالتالي في عرض النقود كهدف وسيط و ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية. أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص و توجيه التمويل و سلامة و فعالية التنفيذ، و يشارك في

تنفيذها القطاع الخاص و العام من خلال عمليات التمويل للبنوك و المؤسسات المالية، (4) ،(انظر الجداول بالأرقام 3-9).

جدول رقم (3)

أهداف السياسة النقدية والتمويلية

خلال الفترة 2006-2008م

البيان	2006م	2007م	2008
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	%10	%10	%8
معدلات التضخم%	%8	%8	%8
النمو الاسمي في عرض النقود%	%30	%34	%24.2
سعر الصرف	المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف	المحافظة علي استقرار سعر الصرف	المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (4)
إدارة ضبط وتنظيم السيولة في النظام الثنائي
خلال الفترة 2006-2008م

البيان	2006	2007	2008
إدارة السيولة	توفير السيولة بقدر متوازن يحقق النمو ويقابل احتياجات النشاط الاقتصادي والمحافظة علي استقراره مع تفادي موجات التضخم	إدارة السيولة بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تناسب النظامين الإسلامي والتقليدي بما يحقق النمو ويقابل احتياجات الأنشطة الاقتصادية في الشمال والجنوب ويتفادى خلق ضغوط تضخمية . -مراجعة أسس وضوابط منح التمويل المصرفي لتشمل البنوك التقليدية. - استمرار التنسيق بين السياسة النقدية والتمويلية.	توفير السيولة بقدر متوازن يحقق النمو ويقابل احتياجات النشاط الاقتصادي والمحافظة علي استقراره مع تفادي موجات التضخم، مع التركيز علي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للنظام المصرفي المزدوج.
ضبط وتنظيم *السيولة :-* *الاحتياطي النقدي القانوني	14 % (ودائع محلية وأجنبية) وفقا لتقرير الموقف الأسبوعي عدا ودائع الاستثمار وما في حكمها	13%(ودائع محلية وأجنبية)وفقا لتقرير الموقف الأسبوعي عدا ودائع الاستثمار وما في حكمها - جواز الاحتفاظ بنسبة3% من رصيد الاحتياطي المحلي في شكل شهادات إجارة البنك المركزي(شهاب).	11% (ودائع محلية وأجنبية) وفقا لتقرير الموقف الأسبوعي(عدا ودائع الاستثمار وما في حكمها) لا يجوز التجزئة للنسبة بحيث تكون 8% نقدا أو 3% في شكل شهادات إجارة البنك المركزي(شهاب) .

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (5)

آلية الاحتفاظ بالسيولة الداخلية في النظام الثنائي

خلال الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. الاحتفاظ بسيولة في شكل نقد و أصول سائلة ، لمقابلة سحوبات العملاء اليومية في جميع الفروع مع استصحاب النسبة المعمول بها كمؤشر (10% من جملة الودائع) ب. حساب النسبة : البسط : النقدية بالخزينة والنقدية بالطريق ورصيد الحساب الجاري لدي بنك السودان بالعملة والشيكات المعتمدة والمصرفية . ج. المقام:الودائع الجارية وما في حكمها	***الاحتفاظ بسيولة في شكل نقد و أصول سائلة لمقابلة سحوبات العملاء اليومية في جميع الفروع مع استصحاب النسبة المعمول بها كمؤشر و 10% من جملة الودائع** *السماح للمصارف الإسلامية بالاحتفاظ بأصول سائلة في شكل صكوك إجارة البنك المركزي(شهاب)شهادات مشاركة الحكومة(شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى. *السماح للمصارف التقليدية بالاحتفاظ بأصول سائلة في شكل سندات خزانة ، صكوك إجارة البنك المركزي(شهاب)شهادات مشاركة الحكومة(شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى.	*الاحتفاظ بسيولة في شكل نقد و أصول سائلة لمقابلة سحوبات العملاء اليومية في جميع الفروع مع استصحاب النسبة المعمول بها كمؤشر و 10% من جملة الودائع . *السماح للمصارف الإسلامية بالاحتفاظ بأصول سائلة في شكل صكوك إجارة البنك المركزي(شهاب)شهادات مشاركة الحكومة(شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى. *السماح للمصارف التقليدية بالاحتفاظ بأصول سائلة في شكل سندات خزانة ، صكوك إجارة البنك المركزي(شهاب)شهادات مشاركة الحكومة(شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى.

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (6)

آلية تمويل المصارف من البنك المركزي

خلال الفترة 2006-2008م

أ. توفير الدعم السيولي للمصارف التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية ب. استخدام النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ومواجهة طلبات التمويل. الكبيرة بواسطة بنك السودان المركزي	أ. توفير الدعم السيولي للمصارف الإسلامية التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية بواسطة بنك السودان المركزي . ب. يجوز لبنك حكومة جنوب السودان توفير الدعم السيولي للمصارف التقليدية التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية الصادرة من القطاع الخاص والمقبولة مصرفياً.ولا يجوز خصم سندات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي تصدرها حكومة الجنوب ج. يجوز لبنك السودان المركزي تقديم التمويل للمصارف الإسلامية عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ومواجهة طلبات التمويل الكبيرة. ح. يجوز لبنك جنوب السودان تقديم التمويل للمصارف التقليدية عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ومواجهة طلبات التمويل الكبيرة.	أ. توفير الدعم السيولي للمصارف التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية ب. توفير الدعم السيولي للمصارف الإسلامية التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية بواسطة بنك السودان المركزي . ج. يجوز لبنك حكومة جنوب السودان توفير الدعم السيولي للمصارف التقليدية التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية الصادرة من القطاع الخاص والمقبولة مصرفياً. ولا يجوز خصم سندات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي تصدرها حكومة الجنوب . ح . يجوز لبنك السودان المركزي تقديم التمويل للمصارف الإسلامية عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ومواجهة طلبات التمويل الكبيرة. يجوز لبنك جنوب السودان تقديم التمويل للمصارف التقليدية عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ومواجهة طلبات التمويل الكبيرة.

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (7)

آلية سوق ما بين المصارف

خلال الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. السماح للمصارف بتكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع ضرورة إخطار بنك السودان قبل التنفيذ . ب. تشجيع حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية فيما بين المصارف وبيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي فيما بينها مع قيام بنك السودان بالمساعدة في تسهيل إجراءات الخصم والإضافة .	-السماح للمصارف الإسلامية بتكوين محافظ استثمارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي قبل بدء التنفيذ . - لسماح للمصارف التقليدية بتكوين محافظ استثمارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، مع ضرورة إخطار بنك جنوب السودان قبل بدء التنفيذ . -يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية فيما بين المصارف الإسلامية وبيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي فيما بينها مع قيام بنك السودان بالمساعدة في تسهيل إجراء المعاملات. -يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية فيما بين المصارف التقليدية وبيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي فيما بينها مع قيام بنك جنوب السودان بالمساعدة في تسهيل إجراء المعاملات.	أ. السماح للمصارف الإسلامية بتكوين محافظ استثمارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة،مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي قبل بدء التنفيذ . ب- السماح للمصارف التقليدية بتكوين محافظ استثمارية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، مع ضرورة إخطار بنك جنوب السودان قبل بدء التنفيذ . ج. يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية فيما بين المصارف الإسلامية وبيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي فيما بينها مع قيام بنك السودان بالمساعدة في تسهيل إجراء المعاملات. ج. يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية فيما بين المصارف التقليدية وبيع وشراء الصكوك والنقد الأجنبي فيما بينها مع قيام بنك جنوب السودان بالمساعدة في تسهيل إجراء المعاملات.

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (8)

ضوابط استخدامات الموارد في ظل النظام الثنائي

خلال الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
- تمويل القطاعات والأنشطة بصيغ التمويل المختلفة فيما عدا المضاربة المطلقة - بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع يجوز للمصارف توجيه 50% من النسبة للتمويل لأكثر من عام . - منح التمويل للتنمية الاجتماعية والشرائح الضعيفة في حدود 10%	استخدامات التمويل للمصارف الإسلامية - تمويل القطاعات والأنشطة بصيغ التمويل المختلفة فيما عدا المضاربة المطلقة . - بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع يجوز للمصارف توجيه 50% من النسبة للتمويل لاكثر من عام - تمويل قطاع التمويل الأصغر والحرفيين في حدود 12% - تطبيق منشورات وأسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادر من بنك السودان. استخدامات التمويل للمصارف التقليدية أ. تمويل القطاعات والأنشطة عدا الأنشطة المحظور تمويلها بموجب هذا المنشور . ب. يجوز للمصارف تقديم التمويل متوسط الأجل للمشاريع الإنتاجية بمفردها أو في شكل محفظة . ج.تمويل قطاع التمويل الأصغر والحرفيين في حدود 12% د. تطبيق منشورات و أسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادر من بنك السودان	استخدامات التمويل للمصارف الإسلامية أ. تمويل القطاعات والأنشطة بصيغ التمويل المختلفة فيما عدا المضاربة المطلقة . ب. بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع يجوز للمصارف توجيه 50% من النسبة للتمويل لاكثر من عام . ج. تمويل قطاع التمويل الأصغر والحرفيين في حدود 12% د. تطبيق منشورات وأسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادر من بنك السودان. استخدامات التمويل للمصارف التقليدية أ. تمويل القطاعات والأنشطة عدا الأنشطة المحظور تمويلها بموجب هذا المنشور . ب.يجوز للمصارف تقديم التمويل متوسط الأجل للمشاريع الإنتاجية بمفردها أو في شكل محفظة . د.يتم التمويل بالنقد الأجنبي من المصادر التالية :- -الودائع الاستثمارية وما في حكمها بحد أقصى 95% . -الودائع الجارية وهوامش الاعتمادات

د.يتم التمويل بالنقد الأجنبي من المصادر التالية :- -الودائع الاستثمارية وما في حكمها بحد أقصى 95% . -الودائع الجارية وهوامش الاعتمادات وخطابات الضمان بالنقد الأجنبي بحد أقصى 35%	يتم التمويل بالنقد الأجنبي من المصارف الإسلامية والتقليدية من الآتي :- -الودائع الاستثمارية(لأجل) وما في حكمها بحد أقصى 95% . -الودائع الجارية وهوامش الاعتمادات وخطابات الضمان بالنقد الأجنبي بحد أقصى 40% بعد استبعاد الديون المتعثرة وتسهيلات المراسلين	وخطابات الضمان بالنقد الأجنبي بحد أقصى 50% . تسهيلات المراسلين بالخارج.
أ. عدم تجاوز نسبة التمويل بالمرابحة 30% من إجمالي رصيد التمويل الكلي في أي وقت . ب. تطبيق هامش مرابحة 10% كمؤشر للعملتين المحلية والأجنبية ج. يتم التمويل وفقا لمرشد المرابحة	**تكلفة وصيغ التمويل للمصارف الإسلامية والتقليدية** أ. عدم تجاوز نسبة التمويل بالمرابحة 30% من إجمالي رصيد التمويل الكلي في أي وقت ب. تطبيق هامش مرابحة 10% كمؤشر للعملتين المحلية والأجنبية ج. يتم التمويل وفقا لمرشد المرابحة. تطبيق سعر فائدة بنسبة 10%كمؤشر للعملتين المحلية والأجنبية.	**تكلفة وصيغ التمويل للمصارف الإسلامية والتقليدية** أ. عدم تجاوز نسبة التمويل بالمرابحة 30% من إجمالي رصيد التمويل الكلي في أي وقت ب. تطبيق هامش مرابحة 10% كمؤشر للعملتين المحلية والأجنبية يتم التمويل وفقا لمرشد المرابحة _تطبيق سعر فائدة بنسبة 10%كمؤشر للعملتين المحلية الأجنبية

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (9)

تطبيق صيغ التمويل المصرفي والائتماني في ظل النظام المصرفي الثنائي

خلال الفترة 2006-2008م

البيان	2006	2007	2008
صيغة المشاركة للمصارف الإسلامية	يترك للمصارف تحديد نسب المشاركات و هوامش الإدارة .	يترك للمصارف تحديد نسب المشاركات و هوامش الإدارة .	يترك للمصارف تحديد نسب المشاركات و هوامش الإدارة .
صيغة المضاربة للمصارف الإسلامية	يترك للمصارف تحديد نصيب المضارب بان الربح في المضاربة المقيدة .	يترك للمصارف تحديد نصيب المضارب بان الربح في المضاربة المقيدة . *تشجيع البنك المركزي على استخدام صيغ أخرى مثل المقاولة و الاستصناع.	يترك للمصارف تحديد نصيب المضارب في الربح في المضاربة المقيدة . تشجيع البنك المركزي علي استخدام صيغ أخري مثل المعادلة والاستيضاع.
القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها من قبل المصارف الإسلامية والتقليدية	أ. يحظر على المصارف:- تمويل العملاء لشراء العملات الأجنبية بغرض المتاجرة في العملة تمويل شركات صرافات النقد الأجنبي تمويل العملاء لشراء الأسهم والشهادات والصكوك الحكومية الأخرى تمويل العملاء لسداد عمليات تمويل قائم ب. التمويل المشروط بموافقة بنك السودان المركزي : الحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات . شراء الشهادات والصكوك الشركات والمؤسسات والهيئات المركزية والولائية التي تمتلك فيها	يحظر على المصارف:- تمويل العملاء لشراء العملات الأجنبية بغرض المتاجرة في العملة . تمويل شركات صرافات النقد الأجنبي تمويل العملاء لشراء الأسهم والشهادات والصكوك الحكومية الأخرى تمويل العملاء لسداد عمليات تمويل قائم أو متعثر ب. التمويل المشروط بموافقة بنك السودان المركزي : الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان والحكومات الولائية والمحليات . الشركات والمؤسسات والهيئات المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة اسهم بنسبة 20% أو اكثر -حظر قبول السندات الحكومية التي يمتد اجل استحقاقها لاكثر من عامين من تاريخ إصدارها كضمان لمنح التمويل وفق الضوابط التالية:- *عدم خصم السندات كضمان لشركات ومؤسسات القطاع العام. *أن يكون التمويل المقدم بضمان السندات ضمن سقف التمويل متوسط الأجل	يحظر على المصارف :- تمويل العملاء لشراء العملات الأجنبية بغرض المتاجرة في العملة . تمويل شركات صرافات النقد الأجنبي تمويل العملاء لشراء الأسهم والشهادات والصكوك الحكومية الأخرى تمويل العملاء لسداد عمليات تمويل قائم ب. التمويل المشروط بموافقة بنك السودان المركزي : الحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات . -الشركات والمؤسسات والهيئات المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة اسهم بنسبة 20% أو اكثر

	الدولة اسهم بنسبة 20% أو اكثر .	والمحدد بنسبة 50% من الودائع الاستثمارية. *قبول الأوامر المستديمة الحكومية المستحقة السداد خلال العام 2007 لتمويل القطاع الخاص.	

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

ثانياً : محور سياسات النقد الأجنبي

إن تشعب وتنوع علاقات الدول فيما بينها من حيث المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة سلعاً كانت أم خدمات يستدعي تقويم عملاتها ومقابلتها بعضاَ ببعض بغرض تحديد أسعار خدماتها وهذا مهم ومطلب ضروري لإتمام تلك المعاملات وتسوية المدفوعات وربما في غياب ذلك يصبح الأمر اكثر صعوبة أن لم يكن مستحيلاً، وحتى تستطيع تلك الدول الحصول على احتياجاتها – وارداتها – من العالم الخارجي لابد لها من تنمية ارصدها من النقد الأجنبي لتتمكن من تنفيذ ذلك وهذا يقود لضرورة صياغة سياسات وموجهات وقرارات تعمل على تسهيل تجميع العملات الأجنبية وتنظيم التعامل بها وترشيد استخدامها ووفقاً لأولويات الدولة وبما يحافظ على اتزان ميزان مدفوعاتها أو اختلاله لصالحها معبراً عن حدوث زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي عن مدفوعاتها والتزاماتها.

يراد بسياسات النقد الأجنبي ذلك الكم من الضوابط والتوجيهات والإرشادات والقوانين واللوائح والمنشورات التي تصدرها البنوك المركزية – عادة – لتنظيم المعاملات التي يتم تسويتها بالنقد الأجنبي والأطراف المتداخلة فيها على المستويين المحلي والخارجي، حيث تمتد تلك الإجراءات لتصل جهات عدة فتعمل سياسات النقد الأجنبي على تحقيق الآتي:

(1) تحديد القنوات التي يصرح لها بمزاولة تداول العملات الأجنبية بيعاً وشراء كالبنوك والمصارف والصرافات و أسواق النقد الأجنبي داخل الدولة.

(2) بيان أسس وضوابط فتح وإدارة حسابات الاستثمار والادخار الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي.

(3) وضع الأسس التي تحكم كيفية تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية داخل سوق النقد الأجنبي.

(4) توضيح إجراءات تسجيل رؤوس الأموال الواردة والصادرة والقروض بالنقد الأجنبي.

(5) التأثير والتدخل في سوق النقد الأجنبي – سوق صرف العملة – إذا دعت الضرورة لذلك كاستخدام نظام الرقابة على الصرف ووضع القيود على حركة تداول العملات الأجنبية إذا كانت الدولة تعاني من شح موارد النقد الأجنبي.

(6) وضع الضوابط العامة التي تحكم إجراءات الصادر من تحديد لأنواع السلع والخدمات ذات الأولوية في التصدير والتي تدر عوائد سريعة ومجزية من النقد الأجنبي وتوضيح طريقة الدفع وكيفية متابعة حصيلة الصادر من العملات الحرة.

(7) وضع الضوابط التي تحكم إجراءات الاستيراد وتوضيح السلع ذات الأولوية في الاستيراد وكيفية منح التمويل وشروطه لأغراض الاستيراد وما هي الطرق المثلي لإتمام وتسوية الالتزامات المالية؟

(8) فرض العقوبات والجزاءات على الجهات التي لا تلتزم بتوجهات سياسات النقد الأجنبي(6).

تركزت سياسات محور سياسا ت النقد الأجنبي خلال الفترة 2006–2008م ، وفقاً لما هو مبين في الجداول بالأرقام(10، 12،11).

جدول رقم (10)

ضوابط وموجهات سياسات النقد الأجنبي

خلال الفترة 2006–2008م

2006	2007	2008
أ. الاستمرار في سياسة المحافظة علي سعر الصرف المرن المستقر وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ علي المدى المتوسط . ب. مواصلة العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار . ج. الاستمرار في قيام بنك السودان بدور نشط في سوق النقد الأجنبي وفق المعطيات الاقتصادية .	أ. الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار. ب. إدخال آلية لادارة سعر الصرف وذلك بالتنبؤ بسعر الصرف في المدى المتوسط مع العمل على استقراره حول السعر الذي يساعد على تحقيق التوازن الخارجي والداخلي.	أ. الاستمرار في سياسة المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف. ب. العمل علي تعديل نظام سعر الصرف وذلك بربط الجنيه بسلة من العملات الرئيسية.

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006–2008م.

جدول رقم (11)

كيفية إدارة الاحتياطيات الرسمية

خلال الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. الاستمرار في بناء الاحتياطيات وادارتها وفق الضوابط المعمول بها .	أ. الاستمرار في بناء الاحتياطيات وادارتها وفق الضوابط المعمول بها.	أ. الاستمرار في بناء الاحتياطيات وادارتها وفق الضوابط المعمول بها .

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (12)

ضوابط سوق النقد الأجنبي

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. استكمال تحرير وتوحيد سوق النقد الأجنبي . ب. مواصلة تطوير وتوسيع سوق النقد الأجنبي والياته بالتعاون مع المصارف وشركات الصرافة والخدمات المالية مع إتاحة المزيد من الموارد لها من بنك السودان المركزي .	أ. الاستمرار في إجراءات تفعيل سوق النقد الأجنبي بتوسيع نشاطه واستمرار تحرير عمليات النقد الحساب الجاري وتوفير الموارد الكافية لاستقراره . ب. تشجيع سوق ما بين البنوك مع التزام بنك السودان المركزي بالمساعدة في تسهيل إجراءات المعاملات . ج. التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الإقليمية والعالمية .	أ. المحافظة علي استقرار سوق النقد الأجنبي ب.تفعيل سوق جانبي المصارف. ت.التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الخارجية . ث. التطبيق التدريجي لخطة التحول من استخدام الدولار الأمريكي إلى اليورو أو أي عملات مستقرة أخري. ج. عدم جواز تقديم المصدرة محليا كضمان

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (13)

آلية إدارة الاستثمارات الأجنبية

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. تسجيل الاستثمارات الأجنبية لدي البنك المركزي عند تعامل المصارف مع المستثمرين الخارجيين . ب. رصد التدفقات الأجنبية وادارتها بما يساعد علي تقليل المخاطر الناتجة عنها	الاستمرار في تسجيل الاستثمارات الأجنبية وتقييمها ومتابعتها والعمل علي إدارتها بما يساعد علي تعظيم فوائدها وتقليل مخاطرها. تبسيط إجراءات المستثمرين مع المصارف.	

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

ثالثاً : محور السياسات المصرفية.

جاءت السياسة المصرفية بعد توقيع اتفاق السلام استكمالاً للسياسات والبرامج التي نفـذها بنك السودان المركزي. حيث هدفت إلى تعزيز سلامة القطاع المصرفي ، ودعـم المراكـز المالية للمصارف،حتى يتسنى لها أن تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً وبفعاليـة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. وقد سعى بنك السودان إلـى متابعة السياسات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية ودعـم المراكـز الماليـة للمؤسسات المصرفية ، والتي تتحدد وفقاً للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلـي(7) ،(انظر الجداول بالارقام14، 15 ،16).

جدول رقم (14)

آليات تنفيذ السياسات المصرفية في مجال هيكلة الجهاز المصرفي

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
تقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف أ. رفع الحد الأدنى لراس المال المدفوع إلى 6 مليار دينار مع الاستمرار في برنامج إعادة الهيكلة وتحفيز المصارف علي الدمج الاختياري . ب. الاستمرار في برنامج الخصخصة بتقليص ملكية الدولة في القطاع المصرفي . ج. تشجيع قيام وكالات التصنيف الائتماني. د. تشجيع أسلوب نهج المصرف الشامل .	تقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف أ. رفع الحد الأدنى لراس المال المدفوع من 3 مليار إلى 6 مليار دينار خلال الثلاث سنوات القادمة(2007-2009) بمقدار مليار عن كل عام . ب .الاستمرار في خصخصة مصارف القطاع العام. ج. الشروع لإعداد لائحة لتنظيم وترخيص أعمال وكالات التصنيف . د. تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في المصارف القائمة بدلا من تأسيس مصارف جديدة. ه. الاستمرار في ترخيص المصارف التقليدية وفروع المصارف الأجنبية بالجنوب . و.الاستمرار في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي وسيتم تشكيل التحالفات المصرفية كبداية لتنفيذ المشروع.	تقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف أ. تشجيع رفع الحد الأدنى لراس المال المدفوع إلى 50 مليون جنيه بنهاية العام 2008م . ب. الاستمرار في برنامج الخصخصة بتقليص ملكية الدولة في القطاع المصرفي (سياسة الخصخصة) . ج. الشروع في برنامج الدمج المصرفي تكوين التحالفات من خلال تكوين المجموعات ووضح الأطر والأهداف لتلك المجموعات

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (15)

متطلبات تنمية وتطوير البنية التحتية المصرفية

خلا ل الفترة 2006-2008م

2008	2007	2006
أ. تكثيف التدريب في مجال الحاسوب ب. العمل علي تطبيق منشور الضبط المؤسسين 2005/9م (تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ج. مراعاة الضوابط المنظمة للعمل المصرفي من خلال تطبيق شرف العاملين بالجهاز المصرفي د. مواصلة العمل في تاسيس وكالات المعلومات الائتمانية وتشجيع قيام وكالات التصنيف الائتماني . ه. إعداد دراسات الإنشاء وصناديق ضمان التمويل بالاشتراك مع اتحاد المصارف واتحاد أصحاب العمل وشركات التامين	أ. العمل على إنشاء مركز الاستعلام الائتماني . ب. البدء في وضع اللوائح المنظمة لترخيص وعمل وكالات التصنيف الوطنية وشركات الاستعلام والتقييم الائتماني . ج.رفع نسبة الاستفادة من التمويل المصرفي من خلال إنشاء صناديق ضمان القروض بالتعاون مع اتحاد المصارف السوداني وشركات التأمين واتحاد أصحاب العمل لدراسة إمكانية قيام هذه الصناديق.	

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (16)

آلية تنويع المؤسسات والخدمات المصرفية.

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
	أ .دراسة وضع الأسس والضوابط لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من التمويل المصرفي. ب.تبني البنك المركزي لوضع رؤية مستقبلية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كأحد وسائل مكافحة الفقر بالتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية. ج. التوقع ببناء استراتيجية لوحدة التمويل الأصغر تابعة للبنك المركزي لمتابعة مؤسسات التمويل الأصغر. د. العمل على إعداد لائحة تنظيم و ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر مع وضع تصور لسياسات التمويل الأصغر.	تعديل أسس وضوابط ولوائح العمل المصرفي لاستيعاب متطلبات النظام التقليدي في الجنوب والاهتمام بتدريب العاملين بالجنوب توسيع قاعدة الخدمات المصرفية من خلال الانتشار الجغرافي وتوفير المزيد من الصرافات الالية بالولايات وادخال نقاط البيع . التنسيق في مجال الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية غير المصرفية .

المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

إن الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها من الرقابة المصرفية تتمثل في:-

1- حماية أموال المودعين.

2- ضبط حركة النقود والائتمان داخل حدود آمنة ومرغوبة.

3- توجيه نشاط الاستثمار والتمويل في إطار الأولويات القومية.

4- المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف.

5- ضمان الالتزام بالتشريعات المصرفية.

6- تعبئة وجذب المدخرات.

يعتبر البنك هو محل الرقابة المصرفية وموضوعها، ليس فقط من حيث متطلبات نشأته ومقومات استمراره، وما يطرأ عليه من تغيرات خلال ممارسته لنشاطه، ولكن أيضا من حيث كافة أنواع العلاقات التي تربط البنك مع الغير، مودعين ومقترضين، وبنوك محلية أو دولية وبنوك مركزية، وكذلك النتائج والآثار التي يمكن أن يحدثها البنك على المتغيرات الاقتصادية الكلية،(انظر الجدولين 17و18).

جدول رقم (17)

ضوابط الرقابة المصرفية في ظل النظام المصرفي الثنائي

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. العمل علي تطوير قسم الاستعلام عن مخاطر العملاء إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل . ب. العمل علي توسيع وتطوير أنشطة وحدات المخاطر بالمصارف . كرافد لمركز المعلومات الائتمانية . ج. الاستمرار في تدريب العاملين ببنك السودان والمصارف علي موجهات إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية والتقليدية . د. العمل علي مراجعة وتقويم نظم الرقابة والضبط الداخلي بالمصارف . ه. الاستمرار في وضع وتطوير الضوابط اللازمة لمنع استغلال القنوات المصرفية لأغراض غسل الأموال و. العمل علي رفع نسبة كفاية راس المال بالمصارف إلى 12% وتخفيض الديون المتعثرة إلى 8% بنهاية العام. ى. إعداد موجهات إدارة المخاطر المتعلقة باستخدام النظم الإلكترونية في	أ. السعي نحو توقيع اتفاقيات تعاون وتوحيد معايير الرقابة المصرفية عبر الحدود مع السلطات الرقابية في الدول الأخرى . ب. التنسيق مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتطبيق معايير الرقابة المصرفية الإسلامية . ج. رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 12% تمشياً مع البرنامج الثاني لرفع راس المال المدفوع . د.الاضطلاع بإعداد تصور لأسس وضوابط وإجراءات الأشراف والرقابة على أعمال سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية. ه. العمل على تطوير إدارات المخاطر بالمصارف. و. تطوير وتقوية نظم إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي من خلال تطوير برنامج قاعدة بيانات	أ. معالجة مشكلة الديون المتعثرة والحد منها . ب. ضرورة التزام المصارف بأسس وضوابط منح التمويل خلال آلية المراقب الميداني . ج. تخفيض تركيز التمويل الموجه للعملاء وأعضاء مجالس الإدارات . د. العمل علي مراجعة وتقويم نظم الرقابة والضبط الداخلي بالمصارف . ه. الاستمرار في وضع وتطوير الضوابط اللازمة لمنع استغلال القنوات المصرفية لأغراض غسل الأموال و. العمل علي رفع نسبة كفاية راس المال بالمصارف إلى 12% وتخفيض الديون المتعثرة إلى 8% بنهاية العام . . ى. إعداد موجهات إدارة المخاطر المتعلقة باستخدام النظم الإلكترونية في تقديم الخدمات المصرفية . ن. إعداد الموجهات لإدارة المخاطر ووضع الضوابط التي تحكم عمليات الإسناد

تقديم الخدمات المصرفية . ن. إعداد الموجهات لإدارة المخاطر ووضع الضوابط التي تحكم عمليات الإسناد الخارجي للعمليات المصرفية	المخاطر والعمل بنظام الرقابة الميدانية اليومية.	الخارجي للعمليات المصرفية .

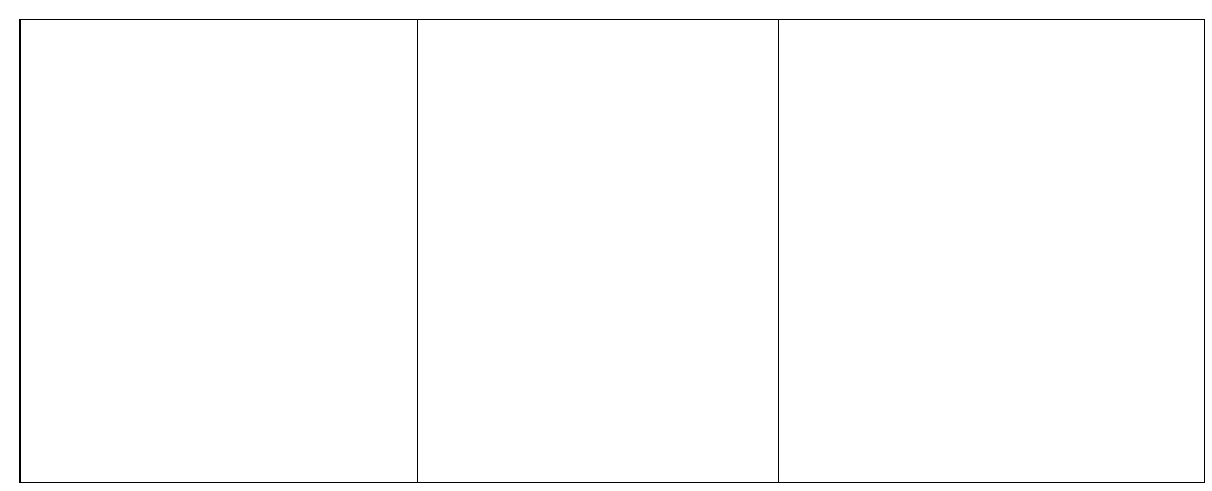
المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

جدول رقم (18)

وسائل تطوير التقنية المصرفية في النظام المصرفي الثنائي

خلا ل الفترة 2006-2008م

2006	2007	2008
أ. استكمال ربط فروع المصارف برئاساتها إلكترونيا والإسراع بربط بنوك الجنوب لاستيعابها في المشروعات القومية ب. البدء في إنشاء وتشغيل نظام التسويات الآنية الإجمالية لإتاحة المزيد من الخدمات المصرفية الإلكترونية . ج. إنشاء وتشغيل أنظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة ووضع الضوابط الإدارية والمراقبة لعملها. د. تطوير وسائل التفتيش والرقابة الإلكترونية والعمل علي تحديث السياسات والضوابط لتتوافق مع إدخال التقنية المصرفية . ه. إلزام المصارف باستخدام نظم مصرفية أساسية متطورة تفي بمتطلبات الربط الأمن بالشبكة القومية	أ. الإنشاء نظام للتسوية الإجمالية الآنية. ب.تقليل مخاطر النظم التقنية بتطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة. ج.التطوير التقني لشبكة سويفت. د. وضع معايير لتطوير النظم المصرفية ومراجعة إنفاذها. ه.تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الصرافات الآلية. و.التوسع في انتشار الصرافات الآلية ونقاط البيع. ى. التوسع في استخدام المقاصة الإلكترونية لتشمل الولايات.	▪ تكثيف التدريب في مجال الحاسوب ▪ العمل علي تطبيق منشور الضبط المؤسسين 2005/9م (تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والتنفيذية ج. مراعاة الضوابط المنظمة للعمل المصرفي من خلال تبيان شرف العاملين بالجهاز المصرفي . د. مواصلة العمل في تأسيس وكالات المعلومات الائتمانية وتشجيع قيام وكالات التصنيف الائتماني . ه. إعداد دراسات الإنشاء وصناديق ضمان التمويل بالاشتراك مع اتحاد المصارف واتحاد أصحاب العمل وشركات التامين



المصدر : بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

القسم الثالث

آليات التعايش بين النظامين الإسلامي والتقليدي في السودان

ظل الجهاز المصرفي في السودان (البنك المركزي و المصارف التجارية) يعمل على وتيرة واحدة منذ اكثر من عقدين من الزمان , من خلال السياسة النقدية المطبقة والياتها وحتى فروع المصارف الأجنبية أيضاً ملزمة بالعمل المصرفي الإسلامي .

بعد توقيع اتفاق الثروة , أصبحت هناك نافذتان إسلامية في الشمال وتقليدية في الجنوب, والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة , كيف ستتعامل مصارف الشمال إزاء هذا الوضع وما هي حدود الاتفاق والاختلاف فى ظل هاتين النافذتين ؟ وهل تستطيع مصارف الشمال ذات النافذة الإسلامية أن تتنافس مع مصارف الجنوب ذات النافذة التقليدية ؟

يمكن القول أن تعامل مصارف الشمال مع مصارف حكومة جنوب السودان سوف ينظر إليه كما هو الحال لشبكة المراسلين التقليدية , التي تتعامل معها المصارف السودانية قبل توقيع الاتفاق , وقد شرعت هيئات الرقابة الشرعية مسألة الفوائد وحددت أوجه صرفها .

وطالما أن السياسة النقدية تتركز إدارتها في مجلس محدد , نعتقد بان دور السياسة النقدية, في الفترة الانتقالية لابد وان يشير إلى ذلك التعاون والى الحد من الآثار السالبة التي تنجم عن التطبيق .

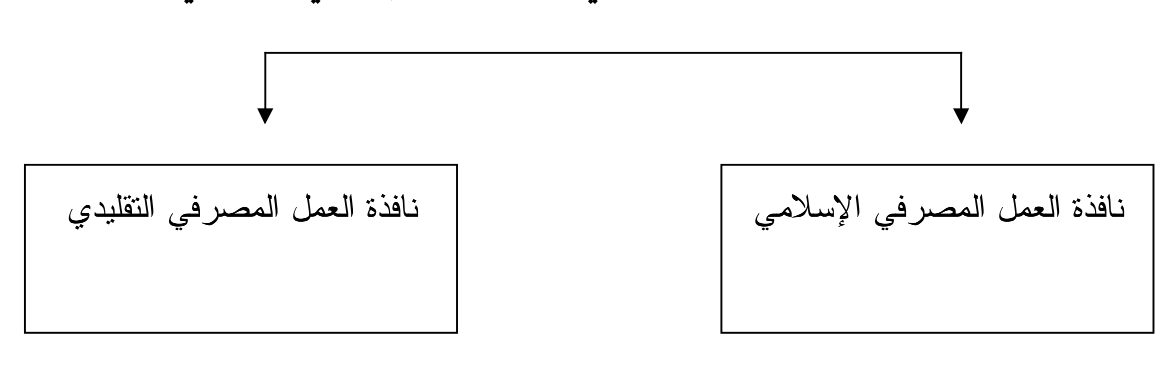
ويمكن القول بأنه إذا قدر للمتعاملين مع المصارف وان أتيحت لهم حرية أكبر في التعامل من خلال النافذتين, فان التطبيقات العملية تبقى مرهونة بالمكاسب التي سوف تتوفر لهؤلاء العملاء. الأمر لا يقف عند حد التمويل بالصيغ الإسلامية والربوية وإنما يتعداه إلى التسهيلات الأخرى التي توفرها مصارف الشمال و الجنوب معاً, لاسيما إذا أنشئت الأخيرة برؤوس أموال كبيرة مقارنة بالمصارف القائمة الآن في الشمال. ومن بعد حركة رؤوس

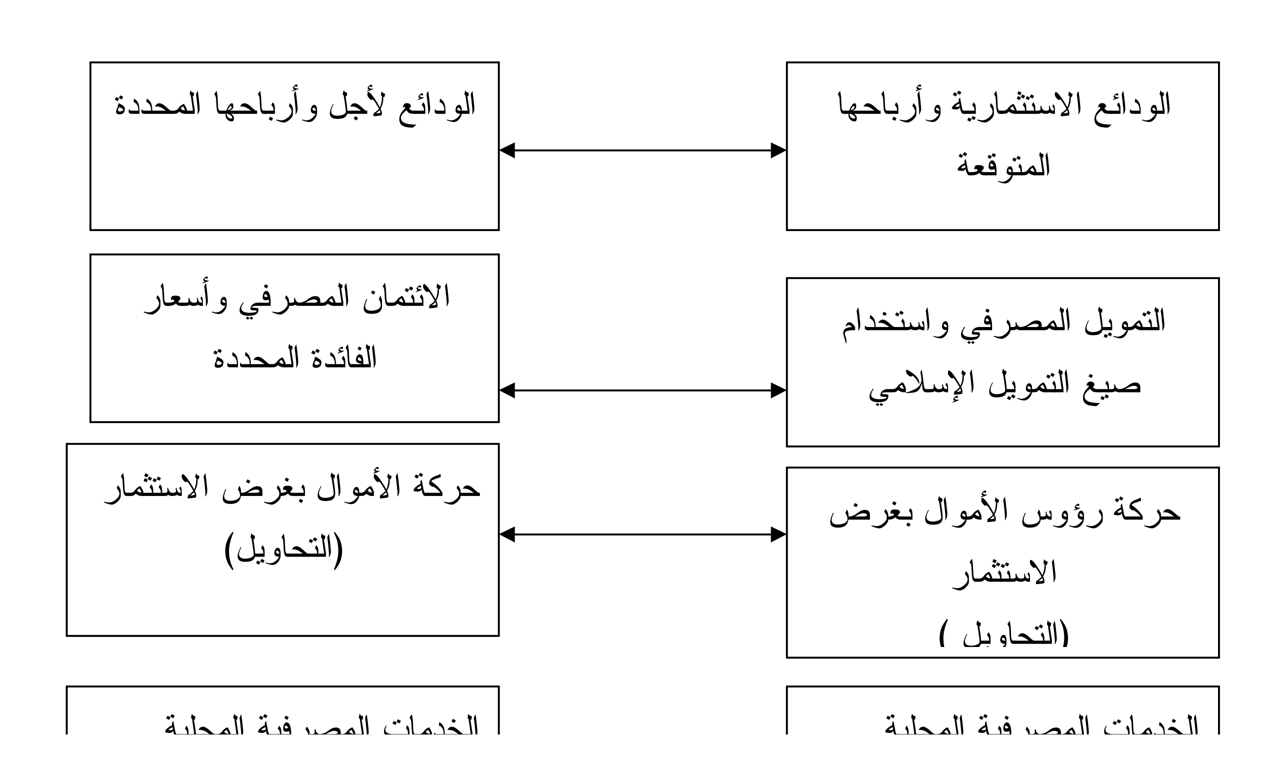
الأموال سوف تتبعها حركة السلع والبضائع والخدمات والتي قد لا يستوعبها المكان الذي تواجدت فيه مما يحتم عملية الانتقال إلى المكان الآخر , وهو ما سيخلق ازدواجية وإشكاليات.

إن الولايات الشمالية تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي وودائعها هي ودائع استثمارية قد تحقق أرباحاً أو قد لا تحقق, والولايات الجنوبية تتعامل بأسعار الفائدة أخذا وعطاءً , كيف سيكون موقف العملاء مع النظامين ؟ هل هناك حرية لحركة العملاء وبالتالي لرؤوس الأموال ؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات حمالة لإجابات ذات وجوه عدة. إلا انه يمكن القول أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي تبقى هي الفيصل والحاكم , والتي بلا شك أنها ذات ارتباط بأدوات السياسة الاقتصادية المكملة للسياسة النقدية .

شكل رقم (3)

خيارات العملاء في ظل النظامين الإسلامي والتقليدي





الخلاصة والتوصيات

تميزت سياسات بنك السودان المركزي في ظل النظام الثنائي بالعمل علـى تثبيـت معـدل التضخم المستهدف في العام السابق(8%) وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمـالي (10%) مع رفع لمعدل النمو الاسمي لعرض النقود ، مع التركيز على إدارة السياسة النقديـة باستخدام الأدوات غير المباشرة للنظامين الإسلامي والتقليدي .

1.في مجال السياسة النقدية والتمويلية: يلاحظ انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي القـانوني بنسبة (1%)مع إدخال وسيلة جديدة في الاحتياطي النقدي المحلي (شهاب) بنسـبة 3% ممـا يتيح للمصارف القائمة الاستفادة من المكون في التمويل المحلي مع الاستفادة من اسـتثمارها القائم فعلاً مع البنك المركزي. وفيما يتعلق بإدارة السيولة الداخلية فقـد تـم اسـتحداث آليـة للاحتفاظ بالسيولة الداخلية (سندات الخزانة) في النظام التقليدي . أمـا بالنسـبة لـدور بنـك السودان المركزي كممول أخير فقد حددت آلية لتوفير الدعم السيولي للمصارف التقليدية مـع السماح لها بتكوين محافظ استثمارية وحفظ الودائع والتمويل تحت مظلة بنك جنوب السودان .

2.في مجال استخدام الموارد:تميزت السياسات الصادرة برفع نسبة التمويل الأصـغر إلـى 12%، مع تحديد سعر الفائدة الذي تتعامل به المصارف التقليدية في الجنـوب وهـو مسـاو لهامش المرابحة للمصارف الإسلامية في الشمال، مع تشجيعها على استخدام الصيغ الأخـرى كالمقاولة و الاستصناع ، هذا مع رفع نسبة الودائع الجارية والهوامش وخطابـات الضـمان بالنقد الأجنبي من 35%الى40% للمصارف الإسلامية والتقليدية معاً. كما تم النص صـراحة على عدم قبول السندات الحكومية لأكثر من عامين كضمان مع السماح للقطاع الخاص بقبـول الأوامر المستديمة الحكومية، إلا أن الأهم هو ممارسة بنك حكومة جنوب السودان لصلاحياته.

3. في مجال التقنية المصرفية : هدفت السياسات الصادرة إلى تشجيع التعامـل الإلكترونـي بين البنك كما امتدت الاستفادة إلى الاستعلام عن عملاء التمويل إلكترونياً ، وهـو الأمـر الذي كان شاقا في الماضي مما يؤدي الآن إلى الإسراع بتنفيذ عمليات التمويل بالمصارف .

4.في مجال سياسات النقد الأجنبي:ليس هناك تغيير في سياسات سعر الصرف حيـث لازال السعر مدارا من قبل البنك المركزي مع استمرارا الدعم لسوق النقد الأجنبي بتـوفير المـوارد الكافية للجهات المختصة ، مع التركيز على تبسيط إجراءات المستثمرين الأجانب.

5.في مجال هيكلة الجهاز المصرفي:هدف البنك المركزي إلى رفع رأسمال المصارف بمقدار مليار دينار سنويا حتى تصل إلى 6 مليار خلا ل ثلاث سنوات لتلك التي تحتفظ برأسمال فـي حدود 3 مليار دينار، مع التوجيه بقيام وكالات التصنيف الائتماني وتشجيع استثمار الأجانـب

في المصارف القائمة وتطبيق نظام المراجعة الإلكترونية، والسعي لإقامة وحدة التمويل الأصغر.

6.في مجال سياسة العملة: نجح البنك المركزي في تنفيذ طباعة وإصدار وتداول العملة على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب بدرجة عالية ، فالاقتصاد تتداول فيه عملة مزدوجة إلى حين ثم عملة موحدة في يوليو من نفس العام.

التوصيات

1. إعداد سياسة مصرفية متوسطة المدى (تغطي الفترة الانتقالية) تتضمن أهداف محددة للنافذتين الإسلامية والتقليدية , على أن تتولى السياسات التمويلية في الشمال , والائتمانية في الجنوب تفاصيل ذلك.

2. تحديد السمات العامة للعلاقات المصرفية التي سوف تنشأ بين إدارات مصارف الجنوب والشمال.

3. وضع الترتيبات اللازمة لحركة رؤوس الأموال وانتقالها ما بين الشمال والجنوب من خلال جهاز مصرفي واحد لدولة موحدة.

4. وضع الترتيبات اللازمة لحركة المتعاملين وعلاقاتهم الاستثمارية بمصارف الشمال والجنوب، مع تحديد الخيارات المتاحة أمام العملاء.

5. الاستمرار في التدريب والتأهيل لمنسوبي الجهاز المصرفي في الولايات الشمالية والجنوبية.

قائمة المراجع والمصادر

(1) مهدي الفكي الشيخ، السياسة النقدية والمالية في السودان، طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي، مؤتمر أر كويت الثاني، سبتمبر 1967م، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم ،1972م، ص 554.

(2) المرجع السابق، ص 555-560.

(3) اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة الاتحادية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، نيفاشا ، كينيا ، يناير 2004.

(4) عبدالمنعم محمد الطيب ، السياسات النقدية والتمويلية ودورها في التنمية الاقتصادية ، اكتوبر 2007 ، اتحاد المصارف السوداني ،(بحث غير منشور)ص10-13.

(5) بنك السودان المركزي ، سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2006-2008م.

(6) عبد المنعم محمد الطيب ، سياسات سعر الصرف و أثارها على الجهاز المصرفي ، دراسة استشرافية، 2006م. (بحث غير منشور)، ص25-30.

(7) ________________ ، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في النشاط الاستثماري'' التجربة السودانية'' مؤتمر آفاق التعاون الاقتصادي العربي لرفع معدلات الادخار والاستثمار ، البنك الإسلامي للتنمية -جدة – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الإسكندرية (كلية التجارة)، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية -فندق هلنان فلسطين،خلال الفترة 22-24يونيو2004م ، ص9.